الملخص التنفيذي

د. هنيدة غانم، محرّرة التقرير
المديرة العامة لـ "مدار"

يأتي تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٢٢: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١، على خلفية اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، وفي ظل حالة من التوتر الدولي الشديد، غير المسبوق منذ انتهاء الحرب الباردة. حتى الآن من الواضح أن الحرب وما يرافقها من مواجهة متعدّدة المستويات؛ اقتصادية، ودبلوماسية، وجيو- استراتيجية، تُخلخل النظام العالمي القائم، وتُعيد نظم الاصطفافات الدولية من جديد، إضافة إلى أنها تدفع الدول المختلفة إلى إعادة مراجعة سياساتها التي ترتبط بمسائل الأمن القومي والتسلّح والتحالفات الدولية. من الصعب، بالطبع، التكهّن بتداعيات الحرب ومآلاتها في ظل المعارك المستمرة، وفي ظل إمكانيات تدحرجها وتطورها إلى مواجهة عالمية. مع ذلك، وعلى ضوء ديناميات الحرب والتعامل الإسرائيلي معها، يُمكن أن نشير إلى أن الحرب ستنعكس على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين من خلال استغلال الانشغال التام الغربي بالصراع مع روسيا، وبالتالي؛ توسيع قدرتها على المناورة وزيادة الاستيطان والتهويد والضمّ الفعلي المستمر؛ عبر استقدام عشرات آلاف المهاجرين من أوكرانيا وروسيا إلى إسرائيل، وتسكينهم في مناطق مختلفة بما في ذلك المستوطنات.

تأتي الحرب بعد عام على التطورات والمستجدات التي شكّلت المشهد الإسرائيلي وأفرزت سيرورات ومؤشرات متناقضة. من جهة، عزّزت إسرائيل خلال ٢٠٢١ مكانتها الإقليمية وحسّنت من علاقاتها مع المستوى الرسمي في الدول الغربية، ونجحت اقتصاديًا في التعافي من الآثار التي أحدثتها جائحة كورونا خلال العامين السابقين.

من جهة أخرى، سجّل خطاب منظمات حقوقية دولية وازنة حول إسرائيل في العام الفائت ما يُمكن اعتباره بمثابة تحول جذري، وذلك بالانتقال من وصفها دولة احتلال (وهو وصف يتطرّق إلى الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧) إلى وصفها بأنها تقيم نظام أبارتهايد بين النهر والبحر (بما يشمل أراضي ١٩٤٨). هذا التغيير في الخطاب الدولي، مع كل ما يرتبط به من تداعيات، اعتبر من ناحية إسرائيل بمنزلة نزع شرعية لا عن الاحتلال منذ ١٩٦٧ فحسب؛ وإنما أيضًا عن «إسرائيل كدولة يهوديّة».

ستنعكس الحرب في أوكرانيا على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين من خلال استغلالها الانشغال التام الغربي بالصراع مع روسيا، وبالتالي؛ توسيع قدرتها على المناورة وزيادة الاستيطان والتهويد والضمّ الفعلي المستمر؛ عبر استقدام عشرات آلاف المهاجرين من أوكرانيا وروسيا إلى إسرائيل، وتسكينهم في مناطق مختلفة بما في ذلك المستوطنات.

١. تداعيات الحرب الروسية/ الأوكرانية على إسرائيل

حتى اللحظة، تحاول إسرائيل المناورة بين الجهات المتصارعة دون أن تتخذ موقفًا واضحًا. من جهة، تحاول تجنّب التصادم مع روسيا والحفاظ على علاقة تواصل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومن جهة ثانية، عدم الظهور كمن يقف خارج المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة. ومع ذلك، من المتوقع أن تجد إسرائيل نفسها مضطّرة للاصطفاف بشكل واضح مع المعسكر الغربي ضد روسيا في حال تعقدت المواجهة.

تحاول إسرائيل لعب دور الوسيط وتحويل «حيادها» وعلاقتها المتينة مع الأطراف المتصارعة كافة إلى أداة دبلوماسية مهمة تؤهلها للعب هذا الدور الذي يسمح لها جهة، وإن كان مؤقتًا، بالتغلّب على استحقاقات الاصطفاف، ومن جهة أخرى والأهم تبييض «احتلالها» وتعزيز صورتها ومكانتها الدولية.

تنطلق إسرائيل في موقفها من اعتبار أن حدودها الشمالية هي مع روسيا التي تسيطر على الوضع في سورية، وتتحكّم في أجوائها، وقد لخّص مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى يعمل في مجال العلاقات بين الدولتين العلاقات الروسية الإسرائيلية على النحو الآتي: «نحن والروس أصبحنا جيرانًا، بكل ما يعنيه ذلك وبكل ما يترتّب عليه». وقد طورت روسيا وإسرائيل خلال العقد المنصرم علاقات متينة انعكست على التوافق على خارطة مصالح استراتيجية مشتركة وتنسيق وتعاون من أجل ضبط الوجود الإيراني في سورية وتحديده، وفي انتهاج روسيا سياسة السماء المفتوحة تجاه إسرائيل في سورية.[١] تخشى إسرائيل أن يؤدّي اصطفافها الصريح في المعسكر الغربي إلى خسارتها حرية العمل في سورية، وفي الدفع نحو تعزيز التموضع الإيراني في سورية الذي تعتبره إسرائيل خطرًا مباشرًا عليها، بالإضافة إلى إمكانية التدهور الميداني على الجبهة الشمالية السورية/ اللبنانية عبر الدفع نحو تسخين الجبهة، أو رفع التقييدات عن النشاطات العسكرية. يأتي موقف إسرائيل الحذِر على خلفية استخلاصات إسرائيلية من مجريات الحرب، ومن عدم التدخل العسكري الغربي لصالح أوكرانيا، حيث تعيد التأكيد على عقيدتها الأمنية التي فحواها أنه في كل ما يتعلّق بأمن إسرائيل، لا يمكنها وإلى الأبد، سوى أن تعتمد على نفسها وعلى قوة ذراعها العسكرية.

انطلاقًا من مصالح أمام روسيا، وفي مواجهة تعقيدات الاصطفاف وتداعياته؛ تحاول إسرائيل لعب دور الوسيط وتحويل «حيادها» وعلاقتها المتينة مع الأطراف المتصارعة كافة إلى أداة دبلوماسية مهمة تؤهلها للعب هذا الدور (الوسيط المقبول على الأطراف كافة)، حيث يسمح دور الوسيط هذا من جهة، وإن كان مؤقتًا، بالتغلّب على استحقاقات الاصطفاف، ومن جهة أخرى والأهم تبييض «احتلالها» وتعزيز صورتها ومكانتها الدولية التي تعرّضت للخلخلة بسبب التقارير التي اتهمتها مؤخرًا بأنها دولة أبارتهايد، وبسبب العلاقات التي ربطت نتنياهو بدونالد ترامب والأنظمة والأحزاب اليمينية الشعبوية حول العالم.[٢]

تستفيد إسرائيل، بشكلٍ خاص، من علاقتها المميزة مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في تعزيز صورتها «كدولة محايدة»، وقد طرح الأخير أن تستضيف القدس محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا، ما يعني مزيدًا من «تبييض الاحتلال»، ويسهم في ذلك أن زيلينسكي لا ينحاز فقط للرواية الإسرائيلية في ما يتعلّق بالاحتلال؛ وإنما يدّعي أن أوكرانيا في الحرب القائمة «هي إسرائيل التي تدافع عن نفسها في وجه أعداء يريدون لها الموت، في تلميح للفسطينيين، كما جاء في خطابه الذي بثه عبر تقنية الزوم أمام الكنيست يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٢ بالاعتماد على فكرة مواجهة الخير والشرّ، بدلاً عن فكرة الاحتلال. يأتي ذلك على الرغم من محاولات إسرائيل المماطلة، وعدم الاستجابة للمطالب الأوكرانية للاصطفاف الكامل بعد رفض تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا.

بالإضافة إلى تداعيات الحرب الدبلوماسية والدولية على إسرائيل وصورتها، تنطوي الحرب على تداعيات ديمغرافية/ قومية مرتبطة بالصراع والاحتلال بشكل مباشر؛ من حيث استقدام عشرات آلاف المهاجرين الجدد إلى إسرائيل،[٣] وإمكانية تسكينهم في المستوطنات. في هذا الإطار، تُشير التقديرات إلى أن من «يحق» لهم الهجرة من أوكرانيا حسب «قانون العودة» يصل إلى ما بين ١٧٠ و٢٠٠ ألف شخص، أما في روسيا فتُشير الأرقام إلى وجود ١٥٠ ألف شخص يمكنهم الاستفادة من هذا القانون.[٤] وضمن هذا السياق، قامت الوكالة اليهودية بالإعلان عن فتح ست نقاط للهجرة على النقاط الحدودية لأكرانيا مع مولدوفا، وبولندا، ورومانيا، وهنغاريا لاستقدام المهاجرين لإسرائيل،[٥] في ظلّ التأرجح الديمغرافي بين النهر والبحر، يُشكّل قدوم عشرات آلاف المهاجرين دعمًا ديمغرافيًا، على الأقل لصالح الدولة اليهودية.

٢. مؤشرات وسيرورات متناقضة

أ. إسرائيل تعزّز مكانتها الإقليمية

إقليميًا؛ عزّزت «اتفاقيات أبراهام» مكانة إسرائيل كجزء من الخارطة الجيو-سياسية، وأسهم في ذلك ترجمة الاتفاقيات إلى توقيع عشرات الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم والتعاون مع دول «السلام الإبراهيمي» التي شملت مستويات متعدّدة؛ أمنية وعسكرية واقتصادية وثقافية. وفي ظلّ التفكّك في الدول التي شكّلت سابقًا «مصدر تهديد» كالعراق وسورية، إضافة إلى السلام مع مصر والأردن، أصبحت إسرائيل لا ترى أن العالم العربي يُشكّل مصدر تهديد، وتقلّصت «مخاطر» اندلاع مواجهة مباشرة مع جيوش نظامية. على ضوء ذلك، سيتم بناء «التعاون العربي/ الإسرائيلي» ونظمه في مواجهة إيران والحركات غير النظامية والإسلامية وحزب الله وغيرها.

أسهم سقوط نتنياهو وإقامة «حكومة التغيير» أيضًا في تحسّن علاقات إسرائيل مع دول المنطقة التي شابها الجفاء، فقد عادت العلاقات مع الأردن نحو التحسّن بعد سنوات من التوتر، وتجلّى ذلك في عودة الزيارات بين المستويات الرسمية، بما في ذلك زيارة يائير لبيد للأردن والاجتماع مع وزير الخارجية أيمن الصفدي في (٨ تموز ٢٠٢١) ولقاء الملك عبدالله[٦] (١٠ آذار ٢٠٢٢)، وكذلك تحسّنت العلاقة السياسية مع مصر، وهو ما انعكس بقمّة بينيت/ السيسي في شرم الشيخ في ١٣ أيلول ٢٠٢١، التي تُعدّ أول زيارة علنية لرئيس وزراء إسرائيلي لمصر منذ عقد، بالإضافة إلى تحسّن العلاقات مع تركيا التي تجلّت بزيارة إسحق هرتسوغ لتركيا في ٩ آذار ٢٠٢٢، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أعلن أن الزيارة هي نقطة تحول في العلاقة بين تركيا وإسرائيل.

على الرغم من أن إسرائيل قد حسّنت من مكانتها الاستراتيجية؛ فإنها ما زالت ترى أن عدم تغلغل السلام للمستوى الشعبي/ الجماهيري يشكّل تحديًا كبيرًا أمامها. في هذا السياق؛ تسعى إسرائيل إلى تفادي «السلام البارد» الذي يميّز العلاقة مع الأردن ومصر، اللتين ترفضان «التطبيع» شعبيًا، وخلق «سلام دافئ» مع دول «اتفاقيات أبراهام». انعكس ذلك في توقيع عشرات المذكرات والاتفاقيات التي تشمل المجالات والمستويات المختلفة خلال عام ٢٠٢١؛[٧] ففي الحالة الإماراتية مثلاً؛ انعكس الدفء تحديدًا في التعاون غير المسبوق في مجالات الفن والثقافة والبحث والجامعات والبنوك وبدمج «مواضيع اليهودية والشعب اليهودي في المناهج المدرسية والجامعات».[٨]

تُسهم «اتفاقيات أبراهام» وديناميّاتها الدافئة، ليس فقط في تقدم تطبيع إسرائيل في المنطقة والسعي إلى تحويلها إلى جزء من التحالفات ومن النسيج العام الإقليمي؛ وإنما أيضاً في «تطبيع» الاحتلال وتوسيع هامش إسرائيل في الاستمرار بالاستيطان والتهويد. إذ طالما أن لا علاقة بين سياسات الاحتلال والسلام والتعاون، فيُمكن الاستمرار بالاحتلال والإمعان في ترسيخه.

دوليًا؛ طرأ تحسّن على علاقة إسرائيل مع الإدارة الأميركية الجديدة بعد أن شهدت العلاقات مع الحزب الديمقراطي في ظل حكومة نتنياهو توترًا ملحوظًا. تسعى الحكومة الحالية إلى ترميم مكانة إسرائيل وإعادة التموضع خارج الاصطفافات الداخلية الحزبية التي أنتجها انحياز نتنياهو الواضح للجمهوريين وترامب.[٩] في المقابل، تُظهر إدارة بايدن رغبة في إعادة العلاقات إلى سابق عهدها، مع وجود قضايا أساسية تتفاوت فيها المواقف أهمها الملف الإيراني والعلاقات مع الصين، خاصة التعاون الاقتصادي مع شركات صينية في إسرائيل كما يوضّح فصل العلاقات الخارجية.

على الصعيد الأوروبي؛ تسعى الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى زيادة أخذ مسافة من الأنظمة اليمينية الشعبوية التي عمّق نتنياهو التعاون معها، مقابل إعادة الاقتراب من الدول المركزية الغربية التي تم إهمالها، وممّا لا شكّ فيه أن الحرب الروسية على أوكرانيا تُعطي دفعة إضافية لهذا التوجّه، خاصة في ظلّ العلاقات التي جمعت نتنياهو وبوتين وقيادات اليمين الشعبوي العالمي من بولسينارو

مـرورًا بناريديتـا مـودي وصـولًا لاوربـان، ناهيـك عـن تعميـق العلاقـة مـع الأفنجيليـة المسـيحية والأحـزاب اليمينيـة الشـعبوية فـي أوروبـا.

ب. تعمق الصراعات الداخلية

فـي مقابـل التحسّـن الإقليمـي والدولـي الرسـمي الـذي طـرأ علـى مكانتهـا، شـهدت إسـرائيل سـيرورات داخليـة متشـابكة تتنازعهـا توجهـات متناقضـة، تدفـع مـن جهـة نحـو توسـيع المواطنـة مـن خـلال انضمـام حـزب عربـي لأول مـرة للائتـلاف الحكومـي، وفـي الوقـت نفسـه، ترسـيخ الاحتـلال وتزايـد دور المسـتوطنين، وانتقالهـم مـن الهامـش إلـى المتـن، وهـو مـا انعكـس علـى التوافـق علـى تنصيـب رئيـس مجلـس الاسـتيطان السـابق نفتالـي بينيـت لرئاسـة الحكومـة بالتنـاوب مـع يائيـر لبيـد، ثـم لاحقًـا فـي هبّـة أيـار ومـا أظهرتـه مـن تدويـر الاسـتيطان فكريًـا وميدانيًـا، ونقـل نمـط نشـاطه إلـى المـدن السـاحلية المختلطـة داخـل الخـط الأخضـر، سـواء عبـر «الأنويـة التوراتيـة» أو عبـر «المليشـيات الاسـتيطانية المسـلّحة»، وعلـى صعيـد دولـي التحـول نحـو وصـف إسـرائيل بأنهـا دولـة أبارتهايـد.

> فـي مقابـل التحسّـن الإقليمـي والدولـي الرسـمي الـذي طـرأ علـى مكانتهـا، شـهدت إسـرائيل سـيرورات داخليـة متشـابكة تتنازعهـا توجهـات متناقضـة، تدفـع من جهة نحـو توسـيع المواطنـة مـن خـلال انضمـام حـزب عربـي لأول مـرة للائتـلاف الحكومـي، وفـي الوقـت نفسـه، ترسـيخ الاحتـلال وتزايـد دور المسـتوطنين، وانتقالهـم مـن الهامـش إلـى المتـن.

٣. «حكومة التغيير» تعيد نظم التصدّعات الداخلية

بعـد ١٢ عامًـا علـى حكـم بنيامـين نتنياهـو، وأزمـة سياسـية شـديدة تمثّلـت فـي إجـراء أربـع جـولات انتخابيـة خـلال عامـين، تم تشـكيل حكومـة جديـدة أُطلـق عليهـا إسـرائيليًا حكومـة «التغييـر»، يتنـاوب علـى رئاسـتها نفتالـي بينـت مـن حـزب «يمينـا» الـذي يضـم ٧ أعضـاء (منهـم عضـو صـوت ضـد الائتـلاف مـا يعنـي أن بينـت يمثّـل ٦ أعضـاء) ويائيـر لبيـد عـن حـزب «يوجـد مسـتقبل» (١٧ عضـوا). ويسـتند الائتـلاف إلـى تحالـف هـشّ مـن ثمانيـة أحـزاب صغيـرة أكبرهـا حـزب «يوجـد مسـتقبل»، يضـم أطيافًـا متناقضـة ومتنافـرة؛ اسـتيطانية دينيـة ويمينيـة علمانيـة ووسـط ويسـار وحـزب إسـلامي (القائمـة الموحـدة التـي تمثّـل التيـار الجنوبـي للحركـة الإسـلامية)، كان هـذا التحالـف بـين أقطـاب متناقضـة، وسـابِقَةْ انضمـام حـزب عربـي للائتـلاف، ممكنًـا لثلاثـة أسـباب، الأول؛ يتمثّـل فـي الرغبـة الشـديدة بالإطاحـة بنتنياهـو، الثانـي؛ شـرعنة بنيامـين نتنياهـو وتبييضـه إسـناد الائتـلاف بـ«حـزب عربي»–تحديـدًا القائمـة الموحـدة– ثـم فشـله لاحقًـا فـي إقامـة الائتـلاف بسـبب الفيتـو الـذي وضعتـه الصهيونيـة الدينيـة (وعلـى رأسـها بتسـلئيل سـموترتش)، أمـا الثالـث فيتمثّـل فـي قـرار القائمـة الموحـدة الاسـتراتيجي المشـاركة فـي الائتـلاف علـى أسـاس القبـول بالوضـع القائـم، واعتقادهـا بإمكانيـة الفصـل بـين المدنـي والقومـي فـي ظـلّ اسـتمرار الصـراع.

"ائتلاف الوَرَثة": صورة نفتالي بينيت تنعكس على الزجاج مجاورة صورة هيرتسل خلال اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٦ آذار ٢٠٢٢. (إ.ب.أ)

تظهر تشكيلة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي خاصة، والخارطة الحزبية السياسية عامة، عمق الصدع الداخلي وإعادة إنتاجه على أساس إثنو/ أيديولوجي بين معسكرين: معسكر اليمين القومي الجديد الذي يضمّ الحريديين وأغلبية من الشرقيين والأحزاب المتطرّفة الدينية الكهانية والحردلية واليمين الشعبوي، ويلتف هذا المعسكر حول نتنياهو ويتبنّى خطابًا تحريضيًا ومعاديًا لمؤسسات القضاء وجهاز الشرطة والنخب، وهناك من يطلق على هذا المعسكر «إسرائيل الثانية»،[١٠] يقف في مقابله معسكر «المؤسّسين الورثة» الذي يُطلق عليه أيضًا «إسرائيل الأولى»، ويضمّ بالأساس الأشكناز من سلالات جيل المؤسّسين من يمين تنقيحي ويمين علماني وأحزاب الوسط واليسار، وأشكناز من الصهيونية الدينية الليبرالية الذي يمثّله نفتالي بينيت، ويحاول هذا التيار التشديد على فكرة المؤسساتية والدولاتية (الملختيوت- بالعبرية) والحكم الرشيد

تظهر تشكيلة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي خاصة، والخارطة الحزبية السياسية عامة، عمق الصدع الداخلي وإعادة إنتاجه على أساس إثنو/ أيديولوجي بين معسكرين: معسكر اليمين القومي الجديد الذي يضمّ الحريديين وأغلبية من الشرقيين والأحزاب المتطرّفة الدينية الكهانية والحردلية واليمين الشعبوي، وهناك من يطلق على هذا المعسكر «إسرائيل الثانية»، يقف في مقابله معسكر «المؤسّسين الورثة» الذي يُطلق عليه أيضًا «إسرائيل الأولى»، ويضمّ بالأساس الأشكناز من سلالات جيل المؤسّسين من يمين تنقيحي ويمين علماني وأحزاب الوسط واليسار، وأشكناز من الصهيونية الدينية الليبرالية.

واستقلالية القضاء. من الناحية الأيديولوجية؛ تُظهر الأرقام أن ٧٨ عضو كنيست، من بين ١٢٠، ينضوون تحت مظلّة أحزاب اليمين. في هذا السياق، يؤشر الصراع المحتدم الذي شهدته إسرائيل آخر عامين بين «ورثة المؤسسين» ومعسكر نتنياهو على أن الصراع ليس على أيديولوجيا بين يمين ويسار؛ وإنما على إعادة إنتاج لصراع بنيوي مركب إثنو/طبقي أيديولوجي، وصدع عميق بين «ورثة» الصهيونية المؤسسة الأشكنازية، وبين الجماعات المختلفة التي شكّلت هوامش الصهيونية الأولى في العقود الأولى، وعلى رأسهم الشرقيون، وتلك الأقل حظًا اقتصاديًا واجتماعيًا كالحريديين، هؤلاء مرّوا بعملية تقارب مُتصاعدة مع اليمين، وأفرزت هذه الجماعات أيضًا تيارات جديدة في ظلّ الاستيطان، تضمّ بالذات الحردليين ممن أيضًا ينتمون للطبقات الأقل حظًا من الناحية الاقتصادية.[١١]

ينطوي الصراع الداخلي المحتدم بين معسكر نتنياهو وتياراته إذًا على صراع مركّب طبقي وإثني، ما يحوّل الأيديولوجي أيضًا إلى أكثر احتدامًا بين معسكرات اليمين نفسها، التي تتحول فيها أيديولوجيا «أرض إسرائيل» ويهودية الدولة إلى ذراع محور خطابها وعملها، وسينعكس هذا مستقبلاً على درجة تشدّد أحزاب مثل «يمينا» و «أمل جديد»، بشكل خاص، التي ستسعى لتشديد تميّزها الأيديولوجي مقابل أحزاب اليمين التي تقف حاليًا في المعارضة.

٤. إسقاطات انضمام حزب عربي للائتلاف الحكومي

لقد خلخل انضمام حزب عربي للائتلاف الحكومي القواعد التقليدية للعمل السياسي الإسرائيلي، الذي ينطلق من استبعاد الأحزاب العربية، بشكل آلي، من تشكيلات الائتلافات الحكومية، ويحدّد عادةً حدود «الشرعية» بالحدود اليهودية للأعضاء، أو بالعرب في الأحزاب الصهيونية. مقابل ذلك، شكّل انضمام الموحدة وما رافقه تغييرًا استراتيجيًا على آليات عمل الأحزاب العربية، التي عادةً ما تلعب دور المعارضة، وترفض الانضمام لحكومة صهيونية في ظلّ الاحتلال. وتعود «شرعنة» ضمّ حزب عربي للائتلاف إلى بنيامين نتنياهو،[١٢] الذي عمل على إقامة ائتلاف مع الموحدة، وما رافقه من لقاءات مع منصور عباس واستضافته في بيته أكثر من مرة، بما في ذلك في مقر اقامته الرسمية "بلفور" خلال الهبّة في أيار، والضغوط الشديدة التي مارسها على الصهيونية الدينية من أجل ضمّه لائتلاف اليمين برئاسته، حيث مهّدت هذه الخطوات فعليًا لانضمام الموحدة إلى حكومة بينيت/ لبيد. غير أن هذا الحدث، على أهميته، لا يُشكّل تحولاً استراتيجيًا بل تكتيكيًا؛ إذ إنه لا يرتبط بتغيير البنية القائمة، وإنما بالاندماج فيها، من هنا؛ فليس من المستبعد في حال خروج نتنياهو من الحلبة السياسية أن يكون من السهل تجاوز كثير من الصراعات وتشكيل حكومة يمين واسعة.

في المقابل، يُشكّل انضمام الموحدة للائتلاف الحكومي حدثًا استراتيجيًا فارقًا على مستوى الفلسطينيين في إسرائيل، بسبب القبول بالاندماج في البنية القائمة وفق شروطها، وعلى أساس خطوط عريضة ائتلافية

يمينية متعارضة مع القانون الدولي (وليس فقط مع الموقف الفلسطيني) كمكانة القدس والاستيطان، ناهيك عن المواقف التي قدّمها منصور عباس، من أجل كسب الجمهور الإسرائيلي. فقد جاء بموجب البند الخامس في الخطوط العريضة لإقامة «حكومة الوحدة»– الكنيست الـ ٢٤: «تعمل الحكومة الإسرائيلية من أجل نمو القدس عاصمة إسرائيل وازدهارها، بما في ذلك استمرار البناء بوتيرة عالية وتحويلها متروبولين ديناميًا وحديثًا»، وأيضًا تحويلها مركزًا يضم المكاتب والوزارات الحكومية المختلفة في إطار تثبيت مكانة المدينة ومركزيتها؛ إذ تسعى الحكومة للمصادقة على قرار حكومي شبيه بصيغة قانون تمت مناقشته في السابق على جدول أعمال الحكومة (في أيار ٢٠١٨) ينصّ على نقل الوزارات الحكومية والمكاتب التابعة لها كافة في البلاد إلى القدس»، بالإضافة إلى الاتفاق الائتلافي بين «يمينا» و«يوجد مستقبل»، حيث جاء في البند ٢٩ فيه «تعمل الأطراف كافة في الائتلاف على تأمين المصالح الإسرائيلية في مناطق ج، بحيث يتم تخصيص الموارد اللازمة لـ «الإدارة المدنية في مكتب وزارة الدفاع» لمراقبة عمليات البناء غير القانونية وملاحقتها والسيطرة على الأراضي في مناطق ج».[١٣] ترافق هذا الانضمام مع التنصّل من مواقف كانت تعتبر بمثابة تابوهات (Taboos) في الخطاب السياسي الوطني، بدأت بإعلان رئيس القائمة، منصور عباس، أنه لا يزور «الإرهابيين» في إشارة للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ثم إعلانه أن من لا يُعجبه العيش في إسرائيل يُمكنه أن يتنازل عن بطاقة الهوية، وآخرها إعلانه «أن إسرائيل كانت وستظلّ دولة يهودية».[١٤] في مقابل هذه المواقف، أعلن عباس أنه ذاهب باتجاه تبنّي «نهج جديد» يقوم على لعب دور «بيضة القبّان» من أجل المناورة بين المعسكرات، لتحصيل مكاسب مدنية للعرب في إسرائيل والابتعاد عن التدخّل في قضايا الاحتلال والاستيطان.

ينطوي «النهج الجديد» على إسقاطات مهمّة على سؤال الاحتلال؛ إذ إن الاحتلال يصبح موضوعًا داخليًا «صهيونيًا»، وهو ما يتيح لإسرائيل الاستمرار في تعزيز الممارسات الاستعمارية في القدس، كما ورد في خطوط الحكومة العريضة أو في مناطق ج كما يجري على أرض الواقع، مع التركيز على الجانب المطلبي والميزانيات والاكتفاء بها، وتتم مقايضة توسيع حيز المواطنة مقابل تضييق خناق الاحتلال، يأتي ذلك على ضوء تحوّل مفصلي في خطاب منظمات حقوق إنسان وازنة تجاه إسرائيل وممارساتها تجاه الفلسطينيين، وبموازاة صدور تقارير منظمات حقوقية دولية وازنة تتهمها بأنها تقيم نظام أبارتهايد، ومطالبات بفتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في المناطق التي تقع تحت حكم إسرائيل، وفي ظل تصنيف منظمات حقوق إنسان دولية لإسرائيل كدولة أبارتهايد، كان آخرها تقرير منظمة العفو الدولية في ١ شباط ٢٠٢٢. وقد سُئِل منصور عباس عن موقفه من هذه التقارير في مقابلة مع معهد واشنطن (Washington Institute)، فقال إنه لا يتحدّث عن أبارتهايد، وإنما يرغب بالنظر إلى الواقع بشكل أكثر «موضوعية»، بحيث إن هناك تمييزًا بحق العرب في إسرائيل، إلا أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق المساواة.[١٥] تُظهر هذه التصريحات أن نهج الفصل بين القومي والمدني ليس فقط غير ممكن، وإنما أن المشاركة في الائتلاف الحكومي لها استحقاقاتها من حيث القبول بالخطاب الإسرائيلي وسرديته ومنطقه... .

٥. هبّة أيار: تسييل الخط الأخضر

في مقابل النزعة الاندماجية التي عكسها انضمام الموحدة وتعيين عيساوي فريج وزيرًا للتعاون الإقليمي وانضمام امرأتين عربيتين لقائمتي ميرتس والعمل، وما يستتبعه ذلك من تصليب الخط الأخضر وتشديد الحدود الفاصلة بين العرب في إسرائيل وبقية الفلسطينيين، عكست هبّة أيار نزعة مناقضة من «تسييل» الخط الأخضر فلسطينيًا وإسرائيليًا، وعلى أكثر من مستوى؛ فقد تمكّنت الأحداث من إذابة (ولو بشكل مؤقت) الخطوط السياسية والجغرافية، فقد شارك الفلسطينيون في كل أماكن وجودهم فيها، وشملت الهبّة الكل الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، وانتظمت على أساس قومي واضح، وتصرّف الفلسطينيون في التجمّعات كافة كجماعة قومية واحدة تتموضع مقابل إسرائيل. وقد أسهم انتشار منصّات التواصل الاجتماعي في تعميق مشاعر التعاون والشراكة والوحدة.

في مقابل النزعة الاندماجية التي عكسها انضمام الموحدة وتعيين عيساوي فريج وزيرًا للتعاون الإقليمي وانضمام امرأتين عربيتين لقائمتي ميرتس والعمل، وما يستتبعه ذلك من تصليب الخط الأخضر وتشديد الحدود الفاصلة بين العرب في إسرائيل وبقية الفلسطينيين، عكست هبّة أيار نزعة مناقضة من «تسييل» الخط الأخضر فلسطينيًا وإسرائيليًا، وعلى أكثر من مستوى.

كما عكست الهبّة سيرورات مهمة من حيث الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الجيل الشاب والقيادات السياسية، وتراجع دور الأحزاب، وظهرت في المقابل ظاهرة الحراكات كحراك حيفا، والحراكات القاعدية التي كانت قد انتظمت محليًا في مواجه قضايا كالعنف، كان أكثرها فاعلية حراك أم الفحم الذي برز دوره في تنظيم وقفات أسبوعية تطورت بعضها إلى مواجهات ومظاهرات ضخمة شارك فيها الآلاف ضدّ العنف والإجرام وتواطؤ الشرطة،[١٦] وتحول رفع العلم الفلسطيني إلى جزء من المشهد الدائم فيها، كما لعبت هذه الحراكات دورًا مهمًا في تنظيم زيارات الدعم للعائلات الفلسطينية المهدّدة بالطرد والتهجير في حيّ الشيخ جراح.

على صعيد آخر، أفرزت السياسة الإسرائيلية تجاه القدس من حيث فصلها عن باقي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإعلانها «عاصمة» لإسرائيل نتائج غير مقصودة معاكسة؛ إذ إن القدس تحولت إلى نقطة الوصل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الخضر، وبشكل أساسي تحولت إلى نقطة تواصل بين المقدسيين والداخل، وقد انعكس ذلك في زيارات الدعم المتبادلة خلال الهبّة، وصلت ذروتها في نقل المقدسيين للمصلّين القادمين من الداخل بعدما أوقفتهم الشرطة الإسرائيلية وحاولت منعهم من الوصول.

في مقابل ذلك، وعلى الصعيد الإسرائيلي، كشفت الهبّة أيضا عن «تسييل»[١٧] الخط الأخضر من خلال إعادة تدوير الاستيطان وانتقاله من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ مجددًا إلى داخل المدن الساحلية المختلطة بشكلٍ خاص. وينعكس هذا «التدوير» على مستويين: مستوى الاستيطان التهويدي الذي تقوم به الجمعيات الاستيطانية عبر «الأنوية التوراتية» في قلب المدن الساحلية المختلطة، ومستوى الميليشيات المسلّحة الاستيطانية التي نقلت نشاطها الميليشياوي خلال الهبّة من الضفة إلى الداخل، للمشاركة في قمع الفلسطينيين وسط تواطؤ من الأجهزة الرسمية الإسرائيلية.

٦. التحول إلى خطاب الأبارتهايد ومساعي محاصرة السردية الفلسطينية

على ضوء هذه التحولات والصراعات الداخلية، وفي ظلّ السيرورات التي أنتجها استمرار الاستيطان، شكّل التحول في خطاب مؤسسات حقوق إنسان دولية مثل هيومان رايتس ووتش وأمنستي، بالإضافة إلى قرار المدعية العامة في محكمة لاهاي البدء بتحقيق في جرائم حرب تحولاً جذريًا، وبات يُشكّل تحديًا ومصدر قلق إسرائيلي من تآكل «شرعية» إسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية من جهة، ومن الانزلاق نحو حلّ الدولة الواحدة من جهة أخرى».[١٨]

شكّل التحول في خطاب مؤسسات حقوق إنسان دولية مثل هيومان رايتس ووتش وأمنستي، بالإضافة إلى قرار المدعية العامة في محكمة لاهاي البدء بتحقيق في جرائم حرب تحولاً جذريًا، وبات يُشكّل تحديًا ومصدر قلق إسرائيلي من تآكل «شرعية» إسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية من جهة، ومن الانزلاق نحو حلّ الدولة الواحدة من جهة أخرى».

في مواجهة ذلك نشهد مساعي محمومة من أجل «نزع شرعية» السردية الفلسطينية ومحاصرتها من خلال التركيز على أربعة مسارات:

- ملاحقة المؤسسات الفلسطينية التي تتهم إسرائيل بأنها تمارس الأبارتهايد وجرائم حرب وإعلانها «غير قانونية» وداعمة لـ «الإرهاب»، كما جرى مع تصنيف ست مؤسسات فلسطينية على أنها «إرهابية»، والسعي إلى تجفيف مصادر تمويلها وإيقاف عملها.
- محاصرة المحتوى الفلسطيني على منصّات التواصل الاجتماعي، سواء عبر التنسيق مع إدارة منصّات ميتا (فيسبوك) وتويتر وبقية المنصات، أو عبر ملاحقة من يقوم بالنشر على هذه المنصّات.
- إطلاق مشاريع للدبلوماسية الشعبية والدفاع عن إسرائيل كما انعكس في مشروع كونسيرت (مقلاع داوود بالعبرية) الذي يهدف للترويج لصورة إسرائيل إيجابيًا حول العالم.
- نزع شرعية المؤسسات الدولية أو الأصوات التي تعارض السياسة الإسرائيلية أو تتهمها بأنها دولة أبارتهايد عبر اتهامها بمناهضة السامية كما تم اتهام أمنستي، والسعي للعمل مع المستويات الرسمية في الدول الغربية من أجل محاصرة جمعيات ومؤسسات مناهضة للصهيونية وملاحقتها.

للتلخيص، يمكن القول إن عام ٢٠٢١ حمل سيرورات متناقضة بين تعزّز مكانة إسرائيل إقليميًا وتحسّنها غربيًا، وبين استمرار التصدّعات الداخلية، في المقابل؛ أسهم استمرار الاستيطان والتهويد والاحتلال في «تسييل الخط الأخضر» والدفع نحو ضمّ المستوطنة لإسرائيل، مقابل ذلك كله؛ فتحت هذه السيرورات والمستجدات مساحات للعمل وأغلقت أخرى، بينما قلّصت التحولات الإقليمية أدوات الضغط والمناورة فلسطينيًا، وفتحت التقارير الدولية فرصًا جديدة للضغط والعمل مع المستوى الشعبي الدولي.